حكومة جديدة ، وما موقف الاتحاد منها . . الخ . ان الاتحاد الوطني ، شأنه شأن التنظيمات الطبقية كافة التي اقيمت بقرار رسمي من فوق ، وتشكلت باذعاء تمثيلها جميع فئات المجتمع وطبقاته ، بدون استشارة هذه الفئات والطبقات ، وبدون اعطائها حق ارسال ممثليها بالطرق ، التي قدمها التاريخ الانساني : أي احزابها الخاصة ، لتكون في النهاية اتحادا وطنيا او جبهة وطنية . ان الاتحاد الوطني ، يرفض ذلك ، انه يرفض ان يطرح نفسه كحزب ولا يريد نفسه تجمع احزاب ، انه يريد ان يكون اطارا وطنيا عريضا، انه ، كغيره من التنظيمات المشابهة في عدد من الاقطار المتخلفة ، يريد ان يضع نفسه فوق الطبقات وخارج الصراع الطبقي . وبحكم ملامح التنور الديماغوجي والانتقائية المبتذلة التي قدمتها العناصر المرتدة على ماضيها الحزبي ، الى الاتحاد الوطني ، فانه يعترف **بواقع انقسام المجتمع الى طبقات ويعترف بالاستغلال الطبقي** ، ولكنه، ولاغراض توطيد سلطة هذه الفئة على الحكم ، يريد أن يحل **هذا الانقسام وهذا الصراع وفاقيا وحبيا** . ويضع الاتحاد الوطني نفسه — وفقا للفهم البونابرتي الذي يطرحونه — **حكما** بين الطبقات ، ويقول **باذابة الفوارق الطبقية وفقا لمبادىء التضامن الاجتماعي ، التي تعني في شروط الاردن ، اشراف الدولة وتوجيهها لحدود الاستغلال الطبقي ، أي تهذيب هذا الاستغلال وتقنينه من أعلى** . ان الاتحاد الوطني ، بحكم ادعائه السياسي بانه « اطار عام » للمجتمع ، وبكونه « جبهة وطنية تنصهر فيها كافة قوى الشعب » ، **لا يطرح مسالة العلاقات بين الاطراف المشكلة لهذه الجبهة او لهذا الاطار** ، كما تبنى عادة الجبهات الوطنية في العالم . وانما يطرح مفهوما **طبقيا** ، يبرر فيها **احتكاره للسلطة « باسم المجتمع »** ، وهذا المفهوم يعبر عنه في ميثاق الاتحاد الوطني بتعبير « **الديموقراطية الهادفة** » الذي يهذب بصفات اخلاقية مثل « الديمقراطية يجب ان تكون متفتحة ، تقوي أواصر المحبة والاخاء ، تزيل آثار الهدم وتعزز افكار البناء ، بعيدة عن الارهاب الفكري ، ايجابية ، هادئة ، موضوعية . . الخ » . بيد ان الهدف الحقيقي ، الكامن وراء مثل هذا التعبير الديماغوجي ، هو احكام سيطرة الاتحاد الوطني واركانه ضمن النظام ، على السلطة ، وقمع الافكار والتيارات الاخرى التي تتباين بهذه الدرجة او تلك عن افكار الاتحاد ونهجه . اذ يرى الميثاق ان حرية التعبير عن الافكار والمعتقدات في البلاد ، تتم « وفق **روح** الميثاق وفي النطاق المحدد للديمقراطية الهادفة » . ومن اجل هذا الغرض ينص الميثاق على « **رعاية** الديمقراطية الهادفة **وخلق مدارسها ومؤسساتها** بصبر وعزم وايمان »(٢٦).

ان هذه الفئة الاجتماعية ، المعبر عنها تنظيميا وسياسيا في الاتحاد الوطني ، بحكم طرحها لنفسها كاطار للمجتمع ، ولكل الطبقات والفئات ، كانت مضطرة لان تطرح نمطا معينا من الدعاوة الايديولوجية ، وبرنامجا مختلفا ، **يمس جميع الفئات والشرائح الطبقية في المجتمع** ، أي انها اقامت تعديلا نوعيا على نمط علاقة النظام بالجماهير وبالطبقات كافة. فالنظام مارس تاريخيا ، سلطته استنادا **لحق مطلق اخلاقي وديني** ، وثبت هذه السلطة وعززها **بالقمع** ، وخاصة تجاه الطبقات الدنيا والمتوسطة من المجتمع . وكانت سلطته تستند غالبا الى تحالف الشرائح الطبقية العليا مدعومة ومسنودة من البرجوازية والقوى التقليدية . ولم تكن ثمة ارضية للتعايش مع الطبقات الادنى ، **التي لم يكن بوسع النظام بحكم نمط العلاقات السائدة والنظام الاجتماعي والاقتصادي السائد ان يلبي اي مطلب شعبي ديمقراطي** . لذلك فان **القمع المباشر والسلطة البوليسية** كانت الاداة الرئيسية لغل الجماهير والقضاء على مؤسساتها . أما اليوم ، فان البرجوازية البيروقراطية وشرائح عصرية اخرى حولها ، تريد ان **تقيم صلاتها مع الطبقات والفئات المختلفة في المجتمع ، على اساس ايديولوجي** ، عوضا عن ارتكازها الى السلطة القمعية . وتريد ان تنشر مناخا ايديولوجيا ، يعزز **دور الدولة** ، ليس بوصفها اداة قمع بيد طبقة ، وانما